

## منهج برجشتراسر في دراسة الجملة العربية: دراسة وصفية تحليلية

م. د علي جاسم جثير عودة

كلية الإمام الكاظم ع الجامعة / أقسام ذي قار

Aliassad1982@gmail.com

### المخلص:

نستعرض في هذا البحث الموسوم ( منهج برجشتراسر في دراسة الجملة العربية: دراسة وصفية تحليلية) منهجية (برجشتراسر) عالم اللغة، في دراسة الجملة العربية، بالتركيز على التحليل الوصفي والتركيبية، وبمقارنة تطورها باللغات السامية الأخرى. يبدأ البحث ببيان مفهوم الجملة في اللغة والاصطلاح، ثم يستعرض الخلاف النحوي في العلاقة بين الجملة والكلام، بين رأيين: الترادف، والتفريق بينهما. قسّم برجشتراسر الكلام إلى: جملة وما ليس بجملة، وعرف شبه الجمل بأنها: تركيبات مستقلة لكنها غير مكتملة، مثل الأسماء المرفوعة والأفعال المسندة إلى ضمير الغائب وفعل الأمر، مع بيان شروط استقلالها. ودرس الجملة البسيطة (اسمية وفعلية)، منتقداً التقسيم التقليدي للنحاة، ثم تناول تركيب الكلمات داخل الجملة من حيث التعريف، البدل، الوصف، الإضافة، توابع الفعل وحروف الجر، موضحة الخصائص العربية المميزة في الإسناد والإتياع. كذلك تناول أنواع الجمل (استفهام، نفي، استثناء)، موضحة وظائف الأدوات وأساليب التركيب فيها، ودرس تركيب الجمل مع بعضها من خلال مفهوم التسوية والإعمال، والجمل الوصفية، والحالية، والظرفية، والشرطية، مع بيان كيفية قيام الجملة مقام الاسم الموصوف باللفظ أو المضمون. خلص البحث إلى أن برجشتراسر كان مبدعاً في تقسيم الجملة العربية، ومساهمته في المقارنة اللغوية بين العربية واللغات الأخرى، مع مراعاة تقدير المحذوفات عند الضرورة.

**كلمات مفتاحية:** الجملة العربية، برجشتراسر، شبه الجملة، الجملة البسيطة، تركيب الكلمات، التسوية والإعمال، الجمل المصدرية والحالية.

## (Brugstraesser's Method in the Study of the Arabic Sentence: A Descriptive - Analytical Study

Dr. Ali Jasim Chitheer.

College of Imam Al-Kadhim college / Dhi Qar Departments.

### Abstract:

This study examines the method adopted by the linguist Brugstraesser in analyzing the Arabic sentence, focusing on descriptive and syntactic analysis and on comparison with other Semitic languages. It begins by defining the concept of the sentence linguistically and technically, then reviews the grammatical debate concerning the relationship between sentence (jumla) and speech (kalām), presenting the views of synonymy and differentiation. Brugstraesser divides speech into sentences and non-sentences, and defines semi-sentences as independent but incomplete constructions, such as nominative nouns, verbs predicated to a third-person pronoun, and imperative forms, while clarifying the conditions of their independence. He analyzes the simple sentence, nominal and verbal, and criticizes the traditional classifications of Arab grammarians. The study also addresses word structure within the sentence, including definiteness, apposition, adjectival modification, annexation (idāfa), verb complements, and prepositions, highlighting distinctive features of Arabic predication and syntactic agreement. It further examines interrogative, negative, and exceptive sentences, as well as sentence combination through descriptive, circumstantial, adverbial, and conditional clauses, and the functioning of clauses in place of modified nouns,

either formally or semantically. The study concludes that Brugstraesser offered an original classification of the Arabic sentence and made a significant contribution to comparative linguistic studies, while allowing for the estimation of ellipted elements when necessary.

**Keywords:** Arabic sentence, Brugstraesser, semi-sentence, simple sentence, sentence structure, circumstantial and infinitival clauses.

#### مقدّمة

تُعدّ الجملة مفصلاً مهمّاً في الدرس النحوي؛ إذ تمثّل المتكأ الأساس الذي يقوم عليها بناء المعنى وتحقيق الإفادة في الخطاب اللغوي. وقد كان مفهوم الجملة موضع عناية كبيرة لدى اللغويين والنحاة منذ بدايات التأليف النحوي، فتنوعت زوايا النظر إليها، واختلفت الآراء في تحديد مفهومها وضبط حدودها، سواء من حيث دلالتها الاصطلاحية أو من حيث علاقتها بمصطلح الكلام.

وقد أدى هذا التنوع في النظر إلى الجملة إلى خلاف واضح بين النحاة العرب، تمثّل في تحديد العلاقة بين الجملة والكلام؛ فذهب فريق إلى التسوية بين المصطلحين وجعلهما مترادفين، بينما رأى آخرون التفريق بينهما، فجعل بعضهم الجملة أعمّ من الكلام، وبعضهم جعل الكلام أعمّ من الجملة. إذ ترتبّت على هذا الاختلاف في الاصطلاح آثارٌ نظرية ومنهجية، انعكست على تصنيف التراكيب وتحليلها في النظام النحوي العربي.

ومع تطوّر الدراسات اللغوية الحديثة، ظهرت محاولات عدّة لإعادة النظر في مفهوم الجملة في ضوء مناهج وصفية ومقارنة، كان من أبرزها ما قدّمه المستشرق الألماني برجشتراسر، الذي تناول التركيب اللغوي العربي من منظور مختلف عن المنهج النحوي التقليدي، إذ استند في ذلك إلى التحليل البنوي والمقارنة بين اللغات السامية، فقدّم تقسيمات جديدة للجملة وأشياء الجملة، وطرائق تركيبها، وأنواعها الوظيفية والدلالية. إن هدف هذا البحث هو تتبّع مفهوم الجملة في اللغة والاصطلاح، وإبانة مظاهر الخلاف بين النحاة العرب في تحديدها، ثم الوقوف عند تصور برجشتراسر للجملة، وتحليل آرائه في تقسيماتها وأنواعها وتركيبها، ومقارنتها بالتصورات النحوية العربية، وبيان ما لها وما عليها. كما يسعى البحث إلى إبراز إسهام برجشتراسر في الدراسات اللغوية الحديثة، وتقويم آرائه في ضوء التراث النحوي العربي، بما يُسهم في تعميق فهم بنية الجملة العربية، وتوسيع آفاق الدرس النحوي بين الأصالة والمعاصرة.

#### الجملة في اللغة والاصطلاح :

الجم والميم واللام: مادة فيها أصلان، أحدهما: الحُسن، وهو خلاف القبح، يقال: جَمَلُ الرجل بالضمّ جَمالاً، أي: إنه جميلٌ. والأصل الآخر فيها: تجمّع الخلق وعِظْمُه، تقول العرب: أجملت الشيء إذا حصلته<sup>(1)</sup>، وأجمَل الشيء: جمعه عن التفرق الذي فيه<sup>(2)</sup>، والجملة: هي الجماعة من كل شيء حين كماله، ويقال لكل جماعة ليس فيها انفصال: جملة<sup>(3)</sup>، قال تعالى: {لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً} (4)، أي: نُزِّلَ دفعةً واحدةً. ومن الممكن أن يكون مشتقاً من الجُمَل والجملة في اصطلاح النحويين من جُمَل الحبال وجُمَلته؛ إذ إنها ألفاظ مفردة تجمع مع بعضها في ضوء العلاقات الإسنادية والتركيبية؛ لذا فهي تشبه الحبل المستعمل في السفينة حيث يتجمع جملة واحدة<sup>(5)</sup>.

وحين تنتقل إلى دلالة الجملة في الاصطلاح، نقف على اختلاف كبير فيها؛ مما أدى ببعض الدارسين إلى التصريح باستحالة تحديدها، أو عدّه مشكلة مستعصية<sup>(6)</sup>، وذلك لكثرة الخلاف في تحديدها اصطلاحاً. فقد اختلف النحويون العرب في التمييز بين مصطلحي الجملة والكلام من حيث العلاقة الدلالية، إذ رأى عددٌ منهم إلى أنّ دلالتها واحدة، فهما على ذلك مصطلحان مترادفان، ويتزعم هذا الرأي من النحويين القدماء المبرّد (ت 285هـ)، وإن لم يكن قد صرّح بذلك، لكنه استعمل ذلك المصطلحين معاً دون أن يفرّق بينهما<sup>(7)</sup>. وتابع المبرّد كثيرٌ من علماء العربية القدماء، كابن السراج<sup>(8)</sup> (ت 316 هـ)، وأبو علي الفارسي<sup>(9)</sup> (ت: 377هـ)، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(10)</sup>، (ت: 471هـ)، والزمخشري<sup>(11)</sup>، (ت: 538هـ)، والعكبري<sup>(12)</sup> (ت: 616هـ)، وأخيراً عباس حسن<sup>(13)</sup> من المحدثين.

بينما رأى علماء آخرون ثمة فرقاً بين ذلك المصطلحين، وقد افترق هؤلاء فريقين، ففريق رأى أنّ الجملة أشمل من الكلام وأعم منه، وقد مثّل هذا الرأي رضي الدين الاسترأبادي<sup>(14)</sup> (ت: 688هـ) الذي يعدّ أول من

فتح باب الخلاف للذين أتوا بعده في التفريق بين هذين المصطلحين، وقد تابعه في ذلك ابن هشام الأصراري<sup>(15)</sup>(ت:761هـ)، وتبعهم كذلك الشريف الجرجاني<sup>(16)</sup>(ت:816هـ)، والسيوطي<sup>(17)</sup>(ت:911هـ)، والفاكهي<sup>(18)</sup>(ت:972هـ)، وأبو البقاء الكفوي<sup>(19)</sup>(ت:1094هـ)، والتهانوي<sup>(20)</sup>(ت:1119هـ).  
وأما الفريق الآخر فيرى أنّ الكلام أشمل من الجملة وأعمُّ منها، وقد مثل هذا الرأي ابن جني<sup>(21)</sup>(ت:392هـ)، وابن يعيش<sup>(22)</sup>(ت:643هـ)، وتابعهم في ذلك من المحدثين الدكتور خليل عميرة<sup>(23)</sup>.  
وقد اطمأن البحث إلى تعريفين للجملة، أولهما: "((أنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، فهي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع أو المتلقي))"<sup>(24)</sup>.  
والتعريف الآخر: أنها "((المركب المتضمن علاقة إسنادية واحدة أو أكثر، مشروطاً فيها الإفادة المعنوية))"<sup>(25)</sup>.

### الجملة عند برجشتراسر

قسم برجشتراسر التركيبات إلى خمسة أصناف: "((الأول في شبه الجملة، والثاني: في الجملة البسيطة، والثالث: في تركيب الكلمات في داخل الجملة، والرابع: في أنواع الجملة، والخامس: في تركيب الجمل))"<sup>(26)</sup>.

### أولاً: شبه الجملة

قسّم برجشتراسر الكلام في كتابه إلى قسمين: (جملة) و(ما ليس بجملة)، ورأى أنّ "أكثر الكلام جمل". ثم قسّم الجملة إلى: (اسمية) و(فعلية)، تبعاً لنوع المسند والمسند إليه، فالجملة عنده (اسمية) إن كان المسند والمسند إليه كلاهما اسم، أو بمنزلة الاسم، و(فعلية) إن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل.  
أما القسم الآخر من الكلام عند برجشتراسر فهو "ما ليس بجملة"، ويشمل الكلمات المفردة والتركيبات الوصفية والإضافية والعطفية غير الإسنادية وسماها: "أشباه الجمل"، -وهي غير أشباه الجمل المعروفة في النحو العربي (الجار والمجرور والظرف)- ورأى أنّ من شروط (شبه الجملة) أن يكون مستقلاً بنفسه، غير محتاج إلى غيره مظهرًا كان أو مقدرًا، بخلاف (أمس) الذي يبدو مفردًا، إلا إنه في الواقع جواب عن سؤال: متى جئت؟ وتقديره: "جئت أمس"، وهو بهذا يعدّه جملة ناقصة لا شبه جملة، كالتداء مثلاً، إذ يسميه: شبه جملة<sup>(27)</sup>.

### أنواع شبه الجملة عند برجشتراسر

#### أ- الأفعال المسندة إلى ضمير الغائب:

شبه الجملة عنده يكون اسمًا في أغلب الحالات، وليس من الممكن أن تكون (شبه الجملة) فعلاً؛ لأنّ الفعل يتساوى بالجملة الكاملة؛ لذا فالأكثر في أشكاله أن تكون مركبة من مسند ومسند إليه، أي: الفعل والضمير، نحو: (فرحت)، أصلها: فرح أنت. فالفعل عنده كما يبدو هو الفعل إذا أسند إليه ضمير المخاطب، وبهذا يخرج من الأفعال، الفعل المسند إليه ضمير الغائب، نحو: (فعل) و(فعلوا) وأمثالهما، ويرى أنّها أسماء وهي أشباه جمل وليست بجمل.

ب- فعل الأمر واسم فعل الأمر: يرى برجشتراسر أنّ ما يسمّى فعل الأمر، هو (مجرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير)، ويرى أنه قريب من (اسم فعل الأمر) نحو: (مه)، ففعل الأمر عنده من الأصوات التي تُعدُّ من أشباه الجمل، إضافة إلى عدم وجود ضمير المخاطب فيه.

ج- الاسم المرفوع، نحو: (يومان): ويعدّه من شبه الجملة أيضًا، إذ لا حاجة لتقدير اسم وفعل، حيث يوضح بأن: إشارتنا إلى شيء معين ونطقنا باسمه تكفي في أن نستدل على وجوده<sup>(28)</sup>.

د- (إذا) مع الاسم المرفوع الذي يليها: نحو: (وصلت فإذا الرجل)، ومعناها: (فكان الرجل حاضرًا)، ولا حاجة للتقدير، فهي شبه جملة وليست جملة، ولا يعمم ذلك على جميع الأمثلة، فقد يكون الاسم المرفوع خبراً لمبتدأ محذوف يمكن التقدير مما سبقه، وبذلك لا يكون شبه جملة<sup>(29)</sup>.

ه- ومن تلك التراكيب: (لولا) مع الاسم المرفوع بعدها، مثل: (لولا دعاؤكم)، أي: (لولا أن وُجدَ دعاؤكم)، و (حسبك)، أي: هذا الأمر حسبك<sup>(30)</sup>.

ويفصل برجشتراسر بين الاسم ووروده في التركيب بين الكلام العادي الهادي، ووقوعه في حالة هيجان النفس، فعند هيجان النفس لا تجد ربطاً بين الكلمات في التركيب، كقولهم: "أميران! هلك القوم!"، معناه: وجد

أميران. ولا ارتباط بين (أميران) وما يليها. وذكر جنسًا آخر من الهيجان، وهو إلهام الشعر، وفيه يميل القائل إلى ترك الربط واستعمال أشباه الجمل. وبعد ذلك عطف البحث على وقوع الاسم منفيًا للدلالة على عدم الشيء، نحو: (لا بد)، وهو من نفي الجنس ومن أشباه الجمل أيضًا، ومعناه: (لا يوجد بد). ثم ذكر تركيباتٍ أخرى جعلها تنتمي لشبه الجملة، مثل النداء الحقيقي، وشبه النداء مثل: (يا عجبًا)، والنداء محذوف الأداة، مثل قولهم: (شتان بينهم) وقولهم: (رُبَّ رجلٍ جاءني) وقولهم: (ربما قام زيد)، وقولهم للأمر: (رويدًا) و {فضرب الرقاب} (31) وللتحذير، نحو: (رأسك) و(الأسد) و(إليك). ورأى أن أشباه الجمل قد تقرب إلى الجمل الكاملة في وجهين: أما بإعمالها عملاً كأفعال، كقولهم: (دونك أخاك)، أو بعطف اثنين منها بعضها على بعض، كقولهم: (إياك والأسد)، فإن فيها مساواة لمعنى جملة كاملة، تقديره: (احذر الأسد). ومن ذلك: (الواو التي تُقَدَّرُ مقترنةً برُبِّ)، كقولهم: (وكأسٍ شربت)، أي: (رُبَّ كأسٍ شربت) (32).

**ثانيًا: الجملة البسيطة:**

وهي القسم الثاني من أقسام التركيب عند برجستراسر، وقد انتقد برجستراسر تقسيم النحويين للجملة إلى اسمية وفعلية، وتفرقهم الشديد بينهما، ورأى أن الجملة إما اسمية أو فعلية، ورأى أن الفرق بينهما في المسند فقط، وانتقد عدم إقرار النحويين بتقديم (الفاعل) في الجملة الفعلية، ورأى أن (زيدٌ جاء) هو المعنى نفسه في (جاء زيد)، يقول: ((والفرق بينهما إنني إذا قلت: جاء زيد، أخبرت عن مجيئه إخبارًا محضًا ولا يخالطه شيء غيره، وإذا قلت: (زيد جاء)، كان مرادي أن أنبه به السامع إلى أن الذي جاء هو زيد، كأنني قلت: زيد جاء لا غيره)) (33).

ورأى أن ترتيب الكلمة في اللغات مقيد في بعضها واختياري في بعضها كالفرنسية مثلاً، فترتيب الكلمات وتغيير مواقعها غير ممكن، والعربية متوسطة هذين النوعين من اللغات، والألمانية أشد تقييدًا في الترتيب والحبشية أكثر اختيارًا، والعبرية متوسطة بين الضدين (34).

ويشير إلى أن مبتدأ الجملة الاسمية معرفة على العموم، وخبرها نكرة، ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره: هو إدخال ضمير بينهما، وأن إدخال الضمير ليس بواجب، لكن العربية تقتضيه في حال كون الخبر معرفة، نحو: (هذا هو الصواب)، ويسمى ضمير الفصل، وقد يرد الضمير بعد الفعل (كان)، ويتبع المبتدأ في حال كونه غائبًا أو مخاطبًا، نحو: {كنت أنت الرقيب عليهم} (35)، و(إن كان هذا هو الحق) (36).

ومما يُعدُّ من الروابط (الباء) إذ تقع بين المبتدأ والخبر، فتلحق بالخبر، ويوجد أكثره في النفي، كقول الله تعالى: {وما ربُّك بظلام للعبيد} (37)، وقد تلحق المبتدأ، نحو: (كيف به) التي رأى أنها تلحق بأشباه الجمل، فهي عنده ليست جملة كاملة، بل أن تقديرها: (كيف به الحال) (38).

ومن الروابط بينهما: الفاء، نحو: كلُّ امرئٍ فله رزقٌ سيبلغه... ونحو: {وثيابك فطهر} (39)، وقد سمى هذا التركيب بالجملة الاسمية المركبة، وهي جملة تمكّن الناطق بها من تقديم الكلمة التي يريد تنبيه السامعين إليها، أو هي كلمة تربط جملة جديدة بما قبلها في أول الجملة دون تغيير في تركيب الكلمات العادي (40)، ثم يذكر نوعًا آخر من الجملة الاسمية المركبة، وهي الجملة الخبرية المركبة، فيقول: ((وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الاسمية المركبة، مركبة هي نفسها من جملتين أو أكثر، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ في جملة معمول فيها لا في الجملة العاملة، نحو: (إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت، تذكّرت الخزرج قيس بن الخطيم)، فخير (حرب الأوس والخزرج) هنا مركب من جملة عاملة، هي: (تذكّرت الخزرج)، وجملة معمول فيها، هي: (لما هدأت)، وضمير (هدأت) هو الراجع إلى المبتدأ الذي هو: حرب الأوس والخزرج)) (41).

ثم ذكر ضمير الشأن وعدّه مزية تختصّ بها العربية دون غيرها من أخواتها الساميات، ومنه (ذلك)، نحو: {إنّه لا يفلح الظالمون} (42). ورأى أن من خصائص العربية: أن المبتدأ في الجملة الاسمية يكون منصوبًا إذا سبقته (إن وأخواتها)، وكثرة ذلك من خصائصها، مع كونه أصلًا ساميًا شأنًا (43).

**الجملة الفعلية**

يرى برجستراسر أن الجملة الفعلية أكثر بساطة في التركيب من الجملة الاسمية. واقتصر الكلام فيها عن مسألة واحدة، وهي: مسألة: (الفعل المعدوم الفاعل أو المسند إليه)، أي: المبني للمجهول، وسمّاه بمعدوم الفاعل؛ لأنه يرى أن ما يُحذف هو الفاعل لا المسند إليه، فالمسند إليه موجود، ففي نحو: (ضرب زيد)، زيدٌ

هو المسند إليه، وهو في الأصل مفعول به. وقد يُسندُ فعل ما لم يسم فاعله إلى ما لم يكن مفعولاً به إن كان الفعل لازماً، نحو: (سير فرسخان)، وأصلها: (ساروا فرسخين)، و(صيم رمضان)، وأصلها: (صاموا رمضان)<sup>(44)</sup>.

أما ما ليس له مفعول من الفعل اللازم والمتعدي، نحو: (غشي عليه) و(ذهب به) فيعده برجشتراسر غير مسند بالنقل إلى ما لم يسم فاعله، وضرب أمثلة من القرآن الكريم تدل على حذف المسند إليه لفظاً ووجوده معنى في غير (ما لم يسم فاعله)، نحو: {وكفى بالله شهيداً}<sup>(45)</sup>، ونحو: (لم يرغ القوم إلا الرجال)، وتقديره: وإذا الرجال.

ويرى أن من غرائب العربية التي تتميز بها عن أكثر اللغات على العموم: إسناد الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان نحو: ... إذا ما نام ليل الهوجل، أي: إذا نام البطيء والأحمق ليلته<sup>41</sup>.

### ثالثاً: تركيب الكلمات داخل الجملة

قسم برجشتراسر أقسام تركيب الكلمات في الجملة إلى موضوعين، أولهما: **توابع الاسم**. والثاني: **توابع الفعل**. والثالث: **توابع الأسماء المشتقة**. والرابع: **الإتباع**. وتوابع الاسم تشمل: **البدل وما يقاربه، وأداة التعريف، والمضاف إليه والصفة**. وتشمل **توابع الفعل**: **المصادر وفاعل وأخواتها**.

### أ- البدل والتوكيد والوصف والتمييز:

أشار برجشتراسر إلى أن أكثر خصائص (التوكيد والبدل والوصف) سامي الأصل، والعربية غير مختصة بها، أما الأسماء المنصوبة التابعة لغيرها، فيرى أنها كثيرة ومنها (التمييز)، ويجد أن هذا خاص بالعربية إلا قليلاً منه في العبرية، ويحتل برجشتراسر أن يتعلق النصب المنكر في توابع الأسماء في مثل: (عشرون رجلاً) و(رفيع قدرًا)، في التوابع للأفعال به، وإن لم تتوفر إمكانية إقامة العلاقة بينهما.

ويرى برجشتراسر أن مما يستحق الإطلاع عليه من خصائص الوصف، هو ما يدعى (النعته السببي)، وهو: وصف الشيء بشيء آخر مرتبط به، يذكر بعد الصفة، ففي مثل: (مررت برجل كثير أعداؤه)، يرى أن الأصح أن النسبة بين لفظ (كثير) و(أعداؤه)، ليست وصفية، بل نسبة إسنادية، إذ يحتمل تقديم الخبر (كثير) فتحوّلت إلى قولهم: (برجل كثير أعداؤه)، أو ربّما يكون المتكلم مخطئاً، أو الكلام مبهمًا في بادئ الأمر، ثم يستدرك ويصحح كما في (بدل الاشتمال والغلط)، نحز: (مررت برجل حمار)، أي: (لا برجل بل بحمار). ونحو: (رأيت رجلاً حسنًا)، ثم استدرك بقوله: (وجهه)، فصار الحسن للوجه، لا للرجل كله<sup>(46)</sup>.

ويشير برجشتراسر إلى موضوع آخر في العربية، وهو وجود جزء من الجملة له وجهان، مثل: (الكتب الآتي ذكرها)، فيقول: "((إن أصل التركيب أصلان، وإن للوصف وجهان، فيكون وصفًا للاسم السابق له، وخبرًا للاسم التالي له))"<sup>(47)</sup>، وهذا في كلمة (الآتي)، ويرى أن التركيبات في هذا الجنس تساوي الأوصاف، ويمكن أن تستعمل خبرًا، كقولهم: (هو مغشي عليه)، وكذلك: (هي مغشي عليها)، أو تستعمل اسمًا موصوفًا فتعرّف حينئذ بالألف واللام، كقولهم: (نلت المرغوب عنه لا المرغوب فيه). ومما يوجد له وجهان أيضًا، نحو: (أرى السيوف سئستل)، بنصب السيوف، ويرى إمكانية قولهم: (أرى أن السيوف سئستل)<sup>(48)</sup>.

### ب- التعريف:

يرى برجشتراسر أن التعريف خاص بثلاث من اللغات السامية، وهي العبرية والآرامية، ولا يوجد في الحبشية ولا الأكادية. وقد وضعت له العربية قواعد جديدة، وقيدته أكثر مما قيدته اللغتان الأخريان: العبرية والآرامية، ومن تلك القواعد:

- ١- تشديدها معنى التنكير، إذ يُعبر عن الوحدة في المفرد، كقولهم: (من غير وجه)، أي: من وجه واحد، وقد يُعبر بالجمع المنكر عن التعدد، نحو: (مكثوا أيامًا)، بمعنى: عدد من الأيام.
- ٢- إثباتها درجة بين التنكير والتعريف، ووضعها القواعد له، ومنها: تعريف الجنس مخالف لتعريف العهد، كقولهم: (الرجل خير من المرأة)، ويعنى بذلك: الجنس المسمى برجل، أو يكون أحيانًا بمعنى: (أي ما كان من الجنس)<sup>(49)</sup>.

ومنه أيضًا الأسماء المعرفة جنسًا بوصفها بالجملة الوصفية غير الموصولة، نحو: (إنك المرء نرجوه)، التي تتوسط بين: (المرء الذي نرجوه) فيكون رجلاً معروفًا بعينه، و(إنك امرؤ نرجوه) فالمعنى فيه إبهام تام. وثمة نوع آخر منه، وهو بين التعريف والتنكير، أي: **إضافة مضاف إليه مُعرّف**، وتعد تلك الإضافة إضافة غير حقيقية، مثل: (طالب الثأر)، (حسن الوجه)، وخصصوا مثله بأن تدخل لام التعريف على المضاف،

نحو: (الطالب بالثأر)، و(الرجل حسن الوجه). وثالث نوع من التوسط بين التعريف والتكثير هو: أن تضاف كلمات مبهمّة إلى المُعرّف، وتبقى منكّرة مع أضافتها، مثل: (بعضهم)<sup>(50)</sup>.

### ج- الإضافة:

يشير برجشتراسر إلى بعض غرائب الإضافة، ومنها: أن يضاف اسم إلى صفة وبالعكس، مثل: (دار الآخرة)، و(سورة الفاتحة)، و(بيت المقدس)، وهنا قام الوصف مقام الموصوف. وأن يضاف وصف إلى اسم، مثل: (حسن الوجه)، ويرى أن هذا التركيب في العربية يكون المضاف إليه معرّفًا تعريف جنس دائماً، ولا يعرّف في لغة أخرى، فالمعرّف المضاف لا يعرّفه المضاف إليه، وبالإمكان وصف المنكر فيقال: (رجلٌ حسنُ الوجه)، ويمكن تعريفها بالألف واللام فيقال: (الرجل الحسن الوجه)، ومنه أيضاً: (أحسن الرجال) و(أحسن رجل) و(عزيز جانبكم)، والذي يماثلها، يرفع إلى درجة الأسماء الموصوفة، فكأنه يقول: (الشيء العزيز من كتابكم... الخ) و(رجل فاضل جداً)، وهذا يختلف عن (حسن الوجه)، الذي لا يبقى وصفاً دائماً<sup>(51)</sup>.

### د- الأسماء التي تتعلق بالأفعال: (المصادر والمشتقات العاملة عمل الفعل)

يرى برجشتراسر أنها تحافظ على كثير من عمل الأفعال في العربية، كرفع الفاعل، نحو: - يمنع الناس من مخاطبته أحدٌ بـ(سيدنا)-، ونصب المفعول به، في مثل: - بكى لضرب المؤدب إياه-، ونصب المفعول الثاني في نحو: {جاعلٌ الليل سكتاً}<sup>(52)</sup>. وتعمل صفة الفاعل النصب للمبالغة في تكثيرها، مثل قراءة بعضهم: {كلٌ نفس ذائقة الموت}<sup>(53)</sup>.

ثم يرى أن العربية قد خصت الأسماء التي تتعلق بالأفعال بعمل تفرق به الأسماء والأفعال، بحسب موقعها، وهو: (منٌ) للفاعل، نحو: (ما أوأعدهم إلا مخادعةً مني)، و(اللام) للمفعول، نحو: (قال ذلك إكراماً له) و{ما كنا للغيب حافظين}<sup>(54)</sup>.

ومما عملَ (فاعل) بعض الأوصاف المتعلقة بالعمل من غير فاعل وأخواتها، نحو: {إن الله سميعٌ دعاءً من دعاه}، ونحو: {سمّاعون للكذب}<sup>(55)</sup>.

ويرى برجشتراسر أن إعراب الرفع والجر في الوقف يُحذف، أما الفتحة الانتهائية لا تُحذف، إذا كان الاسم منكراً منصوباً، بل تُمد؛ وذلك دليل على أنها ممدودة أصلاً. ويرى أن خبر (كان) في الأصل (حال)، نحو: (كان غنياً)، أصل معناه: (عاش وهو غني). ويرى وجود التباس في معرفة صاحب الحال، نحو: (لقيته ركباً) و(لقيته مصعداً منحدرًا).

ويرى أن من هذا الباب كثرة ورود المصدر حالاً، نحو: (أخذت منه ذلك سمعاً). ومن مسائل عمل الأفعال أيضاً: عملها العائد إلى فعلها، أولها: صيغة من صيغ الفاعل، خاصة بهذه الخدمة، نحو: (اكتسب)، فالفاعل في هذا المثال هو عين المفعول. والثانية: هي وصل الضمير بالفعل، نحو: (لا تُنزلك في الجماعة) و{إني أراني أعصر خمراً}<sup>(56)</sup> و(كيف تجدك). والثالثة: هي التعويض عن الفاعل باسم فعل، مثل: {ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه}<sup>(57)</sup>، فاتصل الضمير العائد إلى الفاعل بالنفس. أما إذا أُضيف إليه جار، يمكن أن يوصل ضمير عائد إلى الفاعل بالجار، مثل: (دعاه إليه) و(دعاه إلى نفسه)<sup>(58)</sup>.

### ه- حروف الجرّ وأدواته:

يرى برجشتراسر أن اللغة العربية اختصت في مجالات استعمال الحروف في أمور كثيرة، ومنها: الباء للتعدية، أي: لتعدية الأفعال الخاصة بالتحرك والانتقال من موضع إلى موضع، نحو: (جننا بهم) أي: (أجأتهم) و(أتيت بها) أي: (أتيتها)، ومنه إدخال (من) بعد (إن) و(ما) النافيتين، نحو: {وما لهم من ناصرين}<sup>(59)</sup>، دخلت هنا على المبتدأ، ونحو: {ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه}<sup>(60)</sup>، دخلت على المفعول به. ومنه أن يتضاد معنى الفعل عندما يتضادّ الجاران التاليان له، نحو: (يرغب في الشيء): يشتهي، (يرغب عن الشيء): يكرهه.

ومن كثرة الإيجاز في استعمال الحروف الجارة، نحو: (...فإني لست منك ولست مني)، أي: (لا علاقة بيني وبينك)، ونحو: (ما أنا عليه) أي: (الحالة التي أنا عليها). ومنها: إضافة جار إلى بعض حروف جارة، منها مبنية على الفتح، فنجّر، مثل: (ذلك من عند الله) ومثّل: (نزل من على الفرس). ومن ذلك ضعف معنى المضاف إليه حرف الجر، أو الضمير، فيصيران معاً بمثابة حرف جر، مثل: (بين يديه) أي: (أمامه) ومثّل: (على يديه) أي: (بواسطته)<sup>(61)</sup>.

## و - الإتياع:

يرى برجشتراسر أنّ الإتياع في اللغة العربية ناقص، كما هو في اللغات السامية الأخرى، بخلاف اللغات الهندية والإيرانية والعربية، التي أسست على الإتياع التام. وقد أحصى برجشتراسر بعض مواضع النقص في الإتياع، منها: جواز أن يكون الفعل المتقدم مفرداً مذكراً في أكثر حالاته، وذلك على اختلاف حالات الفاعل، ومن ذلك أيضاً: إشارته إلى أنّ بعض الأوصاف لا تؤنث أبداً. ومنها: نصب الحال والتمييز دائماً، وإن عاد إلى مرفوع أو مجرور<sup>(62)</sup>.

## رابعاً- أنواع الجمل:

ذكر برجشتراسر ثلاث أنواع من الجمل، وهي: الاستفهام والنفي والاستثناء.

## أ- الاستفهام:

يرى أنّ العربية كثيراً ما تستخدم الأدوات في تأدية الاستفهام، ونادراً ما تستعمل غير ذلك، كترتيب الكلمات والنغمة، كما هو موجود في بقية اللغات الأخرى.

ويرى أنّ (هل) الأشدّ قوة في الاستفهام، وقد تكون ترمز إلى توفّع السائل الجواب بلا؛ ولذا قد تقع (من) المختصة بالسلب بعدها، ومثاله في القرآن الكريم: {هل من مزيد} (63)، فكأنّ معنى ذلك: (ما من مزيد)، وضد هذا التوقع الجواب بنعم، وفيه شيء من الحض والتأكيد، نحو: {ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم} (64) أي: دونكم قتالهم.

وأشار إلى خصائص عديدة للغة العربية في باب الاستفهام، وهي: إدخال الهمزة على (إن)، نحو: {أأنك لأنت يوسف} (65). وتكريرها، نحو: {أنذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أننا لمبعوثون} (66). واختلاف الهمزة عن (أو) في معرفة الموعين في جوابها، ففي نحو: {أزيد عندك أم عمرو}، فالمستفهم يعرف أن عنده أحدهما، لكن بدون تحديد أحدهما، أما (أو) فبالعكس. ومنها أيضاً: الاستغناء عن الاستفهام في التسوية، نحو: (أنا الملك، شتمت أم أبيتم) (67).

## ب- النفي:

يرى برجشتراسر أنّ أقدم أدوات النفي هي (لا)، ومنها اشتقت العربية أدوات أخرى للنفي، ومنها: (ليس) و(لات) و(لم) مركبة من (لا) و(ما) الزائدة، و(لن) مركبة من (لا) و(أن). ومن أدوات النفي: (إن)، و(ما)، و(غير)، فأما (إن) (ما) فمن المحتمل أن يكونا استفهاميتين، مثل: (ما عندي؟) يعني: (أي شيء عندي؟)، على افتراض أن الناطق يتوقع جواباً منفياً. ويرى أنّ (إن) النافية أصلها (أين)، وسهل اشتقاقها في نحو: (أن الحكم إلا لله) من (أين الحكم إلا لله). و(غير) اسم معناه مختلف عن الشيء الذي أضيفت إليه، فالشيء الموصوف بها ليس بالشيء المضاف إليه، وهذا هو معنى النفي، ودليل أنها أداة نفي: أن حرف النفي (لا) معطوف عليها، كما في قوله تعالى: {غير المغضوب عليهم ولا الضالين} (68).

وقسم برجشتراسر النفي إلى ثلاثة أنواع: نفي الفعل، ونفي الخبر، ونفي الكلمة، ونوع رابع، وهو: عطف المنفي على نظيره المنفي. النوع الأول: يصنفه إلى نفي الحاضر والمستقبل والماضي من جهة، وإلى نفي الأمر (النهي)، ونفي الدعاء ونظيره من جهة أخرى. والنوع الثاني سماه: البسيط. والنوع الثالث: ينقسم إلى أقسام ثلاثة: أولها: (نفي وجود الشيء)، نحو: (لا بد). وثانيها: (نفي وقوع معنى الجملة على الشيء)، نحو: (ليس لذلك دعوتك)، فنفي (لذلك) لا تنفي الفعل. وثالثها: (نفي الاتصال بالشيء)، نحو: {غير المغضوب عليهم} (69)، والمعنى هنا يدل على نفي وصف (الذين أنعمت عليهم) بأنهم هم المغضوب عليهم.

ويرى أنّ (لا) أقدم من (ما)، تخصصت (ما) بنفي أحدث الأبنية للفعل، أي: (فعل) الماضي، فنفي الماضي القديم: (لم يفعل)، ونفي الماضي الحديث: (ما فعل)، على اعتبار أن أصل (لم) من (لا).

ويرى أنّ الخبر سواء كان وصفاً أم بمنزلة الوصف، يكثر دخول (الباء) عليه، ولا سيما بعد (ليس) و(ما)، وقد يكون وقوعها بعد (كان) عندما تكون منفية، مثل قولنا: (لم تكن بصغيرة)

ومن غرائب النفي عنده: سقوط حرف النفي في القسم، نحو: (أقسمت بالله أسقيها وأشربها...) أي: لن أسقيها ولن أشربها، (أقسمت عليك إلا لبست درعي) أي: البسه، وجزاء الشرط محذوف وتقديره: (إلا لبست درعي تكن ملعوناً) (70).

### ج- الاستثناء:

ينفي برجشتراسر في هذا الباب أن تكون (ألا) مركبة من (إن) الشرطية و(لا) النافية فيقول: "فإلا في مثل: (ما جاءني أحد إلا زيد) وإن أمكن اشتقاق معناها من معنى الشرط، ولا يستأنف بها جملة، بل هي وما بعدها جزء من الجملة المستثنى منها، فيقرب معناها من معنى النفي<sup>(71)</sup>.

### خامساً: تركيب الجمل

جعل برجشتراسر تراكيب الجمل وتناسقها قسمين: إعمال وتسوية، ويقسم كل منهما إلى نوعين: العطفية وغير العطفية، ومثال التسوية الثانية (غير العطفية) قولهم: (أسر معبد بن زرارة، أسره عمرو...)، والتسوية الأولى (العطفية) مثل: (قام فتكلم)، والإعمال غير العطفية: (جاءني رجل لا أعرفه) و(قعدت أنفرج) والرابع: الإعمال العطفية: وكثير منه ما يربط بالأسماء الموصولة، و(إن)، و(إذا) و(أن)، و(لما)، وغير ذلك، ويرى أن العطف أحدث من خلافه، و التسوية أقدم من الإعمال.

ويقول في معرض كلامه عن المثاليين: (كانت قتلتُ خلافاً، رمت عليه رحي) و(قم صلّ): ((والعربية لا تضطر إلى ترك العطف في كل هذا، بل يجوز (قتلتُ خلافاً فرمت عليه رحي) و(قم فصلّ)، وقد يجوز الإعمال بدل التسوية نحو: (قتلته ترمي عليه رحي) إلا في بدل فعل من فعل، فمثل: (أسير أسره فلان)، لا تنوب عنه عبارة أخرى))<sup>(72)</sup>.

ثم يعطف القول على ما كان أصله تسوية ليست عطفية مع أنّ معناه الحقيقي خلاف ذلك، نحو: (ما لي، لم أسمع بك؟)، و(ما بالكم، بخلتم؟)، فيرى أنّ ذلك أصله استفهام، فأخبار يستقل عن الاستفهام، وليس معطوفاً عليه، وتقديره: (أسألکم ذلك؛ لأنني أراکم بخلتم) بعد قوله: (ما بالکم؟)، فتبعت الجملة الأولى الثانية، فصارت بمنزلة الجزء منها.

ومن الاستعمالات لأدوات التسوية العطفية في الإعمال: استعمال (الواو الحالية) في نحو: (قتل بعلمها وهي حامل)، ويعد العطف مع تضاد الجملتين مع طبيعتهما دليلاً للإعمال، فالجملة الأولى في الزمن الماضي، والثانية جملة اسمية زمنها غير مُتَعَيَّن، و ذلك العطف في الأصل هو عطف المتماثلين، وأما عطف المتخالفين فلا بدّ من سبب له، وهو قد جعل الجملة الأولى تعمل في الثانية هنا. ومن استعمال العواطف في الإعمال: الفاء في جواب الشرط وغيره، نحو: (إن عصي فويل له)، فالذي ميز الفاء الجوابية هنا عن الفاء العطفية، هو التضاد الحاصل في طبيعة الجملتين أيضاً، فالأولى جملة فعلية يعمل في الفعل فيها، حرف الشرط، والجملة الثانية جملة اسمية لا يعمل الشرط فيها.

ومن الإعمال بالعواطف: (الواو)، و(أو) و(الفاء)، الناصبات للفعل، نحو: (وائتني فأكرمك) أو {ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق} (73)، أو (لألزمنك أو تعطيني)، والأصل فيها كلها العطف للتسوية. ثم قسم الجمل المعمول فيها إلى أربعة أقسام<sup>(74)</sup>:

- أ- الوصفية تحل محل الوصف.
- ب- اسمية تحل محل الموصوف، أكان الموصوف مبتدأ، أم خبراً، أم مجروراً أم مفعولاً.
- ج- حالية تحل محل الحال.
- د- ظرفية تحل محل ظرف المكان والزمان، ويعد بينها الشرطية أيضاً
- أ- جملة الوصف (الوصفية):

قسم برجشتراسر جمل الوصف إلى قسمين: إما أن تكون صفة، أو تكون صلة، فأما الصفة فتقتصر على وصف النكرات من الأسماء. وأما الصلة فتكون مقتصرة على وصف المعارف من الأسماء، كقولهم: (جاءنا رجل لا نعرفه)، و{اعبدوا ربكم الذي خلقكم}<sup>(75)</sup>. ويرى أنّ اسم الموصول أصله اسم إشارة، والاسم الموصول جزء من أجزاء الجملة العاملة، لا المعمول فيها، والاسم الموصول يتبع الاسم الموصول به في إعرابه، ويجوز استعمال أسماء الاستفهام موصولة أيضاً، وهو كثير في العربية كما يراه. و(ما) و(من) كثير في هذا الاستعمال، وأقل منهما استعمالاً (أي)، و(من) نكرة، ويكون بين الجمع والمفرد، وإن كانت متبعية دائماً، وقد أشبهت المفرد، نحو: {فمنهم من يمشي على بطنه}<sup>(76)</sup>، فالجمع هنا هو المراد، وذلك المعنى قريب من معنى الشرط، وكثيراً ما نجدتها تعمل عمل حروف الشرط، مثل قوله تعالى: {ولكن البر من اتقى}<sup>(77)</sup>، أي: (إن اتقى الإنسان الله تعالى، فهذا هو البر)<sup>(78)</sup>.

- أن تحل الجملة محل الاسم الموصوف

قسم برجشتراسر الجملة من جهة قيامها مقام الاسم الموصوف إلى قسمين: الجملة القائمة مقام الاسم بلفظها (الحكاية)، أو بمضمونها. فالأول نحو: {بسم الله} (79)، أي: (أنّ ذلك الكتاب الذي ألقى على ملكة مملكة سبأ هو: بسم الله... الخ) بمعنى: الكتاب، أي: المكتوب، يتكون من تلك الكلمات، وكذلك بعد أفعال القول، نحو: {إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة} (80)، فثمة نسبةً منطقيّة بين (قال) والكلام المحكي؛ إذ إنه مفعول (قال)، وليس أداة بينهما تدل على ذلك، ويرى أن (قال) تختص بإلحاق الحكاية بها دون إيراد المضمون، والحال على العكس مع أفعال القول الباقية، إذ يختلف الحال مع الفعل (أخبر) مثلاً، فنقول: (أخبر الله الملائكة أنه جاعل في الأرض خليفة) فوجب هنا دخول (أن) ولا يجوز إدخالها مع (قال). ويرى أن الإخبار يختلف عن الحكاية، ففي الحكاية صار ضمير المتكلم غائباً. ومثل هذا يحدث مع الاستفهام إذا وقع بعد أفعال القول وأخبر بها عن مضمون الجملة، لكن من دون (أن) أو مثلها، نحو: (فظنرت هل ترى أحداً) من دون (أن)، ونحو: (فإنك لا تدري متى أنت راجع)، وكذلك في التمني، نحو: {يودّ أحدّهم لو يُعَمَّر ألف سنة} (81)، فلم يلحق الجملة من حروف الإخبار حرف، مثل: (أن)؛ لوجود (لو) في أول الجملة، وهنا حكاية قائمة مقام مفعول (يود) (82).

- أن يحلّ مضمون الجملة محل الاسم الموصوف

ويرى برجشتراسر أن حلول مضمون الجملة محل الاسم موصوف، هو وسيلة تصيّر الجملة اسماً ناقصاً من جوانب عدة، منها: الالتزام بأن نغَيّر الجملة تعبيراً تاماً، فيكون المسند مضافاً إليه في أكثر حالاته، ومنها: أن يُحَال التمييز بين الحاضر والمستقبل والماضي، فالمصدر (كوني مسروراً) فيه دلالة على احتمالية سرورك في الأزمنة الثلاثة، ولهذا كان مهماً أن تبتدع اللغة وسائل عدّة؛ لتكون الجملة اسماً، والعربية تستعمل (ما) وأسماء النحاة: (ما المصدرية)؛ فهي تتوب عن المصدر بمعية الجملة التالية لها، فإذا أدخلت (ما) على مثالنا (كوني مسروراً)، صار: (سبب ما أكون مسروراً هو...). وفي العربية أحرف مصدرية عديدة، وهي: (ما، أن، أن).

ويرى أن أكثر أجزاء الجملة التي تتوب عنه الجمل المصدرية: هو المجرور بحرف الجرّ، ثم يأتي بعده المجرور بإضافة الاسم، وما نُصِب على أنه مفعولاً، وأقلها وقوعاً ما رُفِع مسنداً إليه، مثل: (أيسرُك أنه سمع كلامك)، وقد تكون الجملة المصدرية مبدلةً من الاسم أو الذي بمنزلة الاسم، مثل: {وما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله} (83)، (فاعبدوا الله) هي من الحكاية المذكورة، وإن دخلت عليها (أن). ويرى برجشتراسر أن ما ذكر من الجمل المصدرية عطفية، يعني: وقوع حرف في أوله، يجعل الجملة الأولى عاملةً في الثانية. ونادراً ما تجد جملاً مصدريةً غير عطفية، والأمثلة في ذلك قليلة جداً، نحو: {ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه} (84)، أي: قصد سجنه، فالجملة هنا: مسند إليه. ويحدد برجشتراسر حالتين لاستعمال الجملة المصدرية العطفية: أولاهما: ما يضاف (يوم) و(حين) إليه وأمثالهما، نحو: (حين نزل رسول الله - ص - بخبير)، وأكثره في النصب على الظرفية بغير توسط (أن) أو (ما) وهو قليل في العربية (85).

الجملة الحالية

يرى برجشتراسر أن جملة الحال مع وجودها بكثرة في العربية، لا ترد متستأنفة بحرف يختص بها، إنّما تكون معطوفة بالواو أو عطفية. وحدد طريقتين للحال: أولهما: ما رُكِب من فعلين، الأول ماضٍ، والثاني مضارع، والفاعل فيهما واحد، نحو: (جاء يستقبلني)، وثانيهما: مركب من جملتين: فعلية، واسمية المبتدأ فيها غير فاعل الفعل، نحو: (جاءني وأنا قاعد).

ويرى أن أصل الأول هو: (خرج استقبلني) ومعناه: (جاء وذلك أنه استقبلني) ثم استبدل الفعل الماضي بالفعل المضارع؛ لأن الفعل المضارع كثيراً ما نجد فيه دلالة على فعل مصاحب لآخر تابع له.

ويرى أن في النفي لا يتبع المضارع غير المنفي فيكون حالاً بغير حرف عاطف، والماضي المنفي يتبع الماضي غير المنفي، وتدخل الواو على الجملة الحالية، نحو: (ولم) و(وما)، ويرى أن (ما) لا تستغني عن الواو؛ لأن أصلها استفهام لا نفي. ويرى أن من الممكن أن تكون جملة الحال خبراً، كما أنّ النصب في خبر (كان) وأخواتها، أصله النصب في معنى الحال، فمنه كثير نحو: (كان قد فعل) و(كان يفعل) وغير ذلك، إلا إن أصل هذه التراكيب ليست جملاً حالية، ولو كانت كذلك لوجب ألا يقال: (كان قد فعل) بغير العطف،

ويقال: (كان وقد فعل). ويقرر أن الجملة الخبرية هي نوع من الجمل التابعة بنفسها، القريبة من جمل الحال ولم تكن مشتقة منها<sup>(86)</sup>.

### الجملة الظرفية

يرى برجستراسر أنّ كثيراً ما تقوم جمل مصدرية مقام الجمل الظرفية، وذلك بأن يُلحق أحد حروف الجر، مثل: (لأن) أو (بعدما)؛ أو جمل حال، ويوشك أن لا يبقى إلا بعض الجمل الشرطية والغرضية، وما يجانسها من الجمل الزمانية<sup>(87)</sup>.

### الجمل الشرطية

يرى برجستراسر أن بالإمكان أن يستغني الشرط عن الأدوات التي تعطف الجملتين، مثل: (سَمَن كلبك يأكلك)، أي: (إن سمنت كلبك أكلك)، أو فسيأكلك، ويرجح أن الفعل المضارع المجزوم لا يفيد سوى معنى مألوف خاص به، فإذا ما ألحقت اللام به، كان المعنى: ( أين دارك فلأزرك) و(لعله عندنا فليحدثنا) و(سَمَن كلبك فليأكلك)، فذلك هو المعنى الأصلي ثم اشتق منه معنى الشرط في بعض أحواله.

ويرى أن العربية قد أطلقت تسمية الماضي على جملي الشرط وجوابه؛ ذلك باتباع الثانية للأولى، وذلك لتقوية عمل الشرط، ومن الممكن إن ذلك لم يحصل إلا بعد نسيانهم أصل استعمال الماضي في جملة الشرط، وهم يحسبون أنّ (فعل) و(يفعل) تعبير عن الحاضر والمستقبل تخص الشرط، جائز استعمالها في الجزاء أيضاً، ويرى أنّ المضارع المجزوم تحولت دلالاته إلى الزمن الماضي، في بدايات تاريخ اللغة العربية، إلا بعد (لم)؛ وهو مما أدى إلى ذلك.

ويرى أن العربية لا تستفيد شيئاً من توجد صيغتان مترادفتان في الشرط، هما: والمضارع المجزوم، والماضي إذ ليس بينهما فرق محسوس في المعنى.<sup>(88)</sup>

### خاتمة

من خلال البحث تبين لنا بعض الأمور التي يجب ملاحظتها، منها:

- 1- منهجية برجستراسر في دراسته الجملة العربية تمتاز دقةً وابتكاراً، حيث قدم تنويعات شاملة للجملة وأقسامها، مع تحليل تراكيب الكلمات والجمل ووظائفها الدلالية.
- 2- اعتنى برجستراسر أكثر عنايته بالتطور النحوي للجملة العربية ومقارنتها بالجملة في اللغات الأخرى؛ وخاصة اللغات السامية.
- 3- جاء برجستراسر بتقسيمات للجملة العربية لم يسبقه بها أحد، وإن كان هناك تشابه في المصطلح، كشبه الجملة مثلاً.
- 4- نجد أن برجستراسر في موضع لا يعتني بأمر تقدير المحذوف؛ ولكنه في مواضع أخرى نجده يقدر بعض المحذوفات.
- 5- كثرة التقسيمات للجملة لديه، قد تؤدي إلى الخلط بين بعضها، بالرغم من إبداعه في هذا التقسيم. وهذه التقسيمات مع كثرتها وتعقيداتها؛ يظل منهجه وسيلة مهمة لفهم تركيب اللغة العربية ووظائف الجملة فيها، ويقدم إطاراً متيناً لدراسة التطور النحوي وتحليل النصوص العربية.

### المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الأصول: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت 316 هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط 2، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1407 هـ - 1987 م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت 671 هـ)، تح: الدكتور علي فودة نيل، ط 1، دار الأصفهاني - جدة، 1401 هـ = 1982 م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، 1414 هـ - 1994، مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة.
- التعريفات: الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986 م.
- تهذيب اللغة: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م: 11 / 108 مادة (جمل) .

- الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم، دراسة نحوية، طلال يحيى ابراهيم (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب - جامعة الموصل، 1996م، بإشراف: د. كاسد ياسر الزبيدي.
- الخصائص : ابن جني ( ت 392 هـ )، تحقيق : محمد علي النجار، ط 2، مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، ( د . ت ) .
- شرح الحدود النحوية : الفاكهي ( ت972هـ )، تحقيق : الدكتور زكي الألوسي، مطابع دار الكتب - جامعة الموصل، 1988 م.
- شرح الرضي على الكافية: الاسترآبادي رضي الدين (ت686هـ)، تح: يوسف، حسن عمر، جامعة قاريونس- ليبيا، 1398هـ - 1978م.
- تاج اللغة وصحاح العربية :الجوهري، إسماعيل بن حمّاد ( ت 395هـ)،تح:أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم للملايين- بيروت، 1399هـ - 1979م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ( ت 1993 م )، ط 1، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، 1384 هـ = 1964م.
- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق : الدكتور خليل عميرة، ط 1، عالم المعرفة - جدة، 1404 هـ = 1984 م: ص 77 - 78 .
- الكليات، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى (ت: 1094هـ)، تح: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي- بدمشق، 1975م - 1976م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت: 711هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1414هـ - 1994م.
- اللغة وعلم النفس، دموفق الحمداني، دار الكتب، د ط، د م، 1982.
- المسائل العسكرية : أبو علي النحوي ( ت 377 هـ )، تحقيق : الدكتور علي إبراهيم المنصوري، ط 1 - بغداد، 1982م.
- مسائل خلافة في النحو:العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ( ت616هـ )،تحقيق وتقديم: د.محمد خير الحلواني-حلب، ( د ت ) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام (ت: 761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ( د ت ) .
- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد (ت: 502هـ ) تح: د.محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، ( د ت ) .
- المفصل (في علم العربية)، الزمخشري (ت538هـ)، نشر : محمد بدر النعساني، ط 2، دار الجيل - بيروت، ( د . ت ) .
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د.خير الدين الحلواني،مجلة المناهل، عدد1983، 26م.
- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: 395هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ( د ت ) .
- المقتصد في شرح الإيضاح:الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ)، تح: د.كاظم بحرالمرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- بغداد، 1982م.
- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد (ت: 285هـ )، تح:محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت، ( د ت ) .
- همع الهوامع شرح في جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد(ت: 911هـ)، تح: محمد بدرالدين النعساني، دار المعرفة- بيروت، ( د ت ) .

## هوامش البحث

- (1) ينظر : مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ( ت 395 هـ )، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ( د . ت ) : 1 / 481، تاج اللغة وصحاح العربية : الجوهري، إسماعيل بن حماد ( ت 395 هـ )، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم للملايين- بيروت، 1399 هـ- 1979 م : 4 / 1661 مادة ( جمل ) . ينظر: لسان العرب ابن منظور ( ت 711 هـ )، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 414 هـ = 1994 م . 13 / 135 مادة ( جمل ) .
- (2) ينظر : المفردات في غريب القرآن : الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ( ت 502 هـ ) تحقيق : الدكتور محمد أحمد خلف الله، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية، ( د . ت ) : 98 .
- (2) ينظر: المفردات في غريب القرآن، المصدر نفسه: 32.
- (3) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد ( ت 370 هـ )، تح : عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م: 11 / 108 مادة ( جمل ) وينظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د.خير الدين الحلواني، مجلة المناهل، عدد 1983، 26: 196 .
- (4) الفرقان: الآية 32.
- (5) ينظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مرجع سابق: 196 .
- (6) ينظر: اللغة وعلم النفس، د.موفق الحمداني، دار الكتب، د ط، د م، 1982: 126. وينظر: الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم - دراسة نحوية - : طلال يحيى ابراهيم (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب - جامعة الموصل، 1996 م، بإشراف: د. كاصد ياسر الزبيدي: 8 .
- (7) ينظر : المقتضب : المبرد محمد بن يزيد ( ت 285 هـ )، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، ( د . ت ) : 1 / 8، 10، 68 / 2 - 69، 108 / 4 .
- (8) الأصول: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، ( ت 316 هـ )، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط 2، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1407 هـ- 1987 م: 1 / 58، 64 .
- (9) المسائل العسكرية : أبو علي النحوي ( ت 377 هـ )، تحقيق : الدكتور علي إبراهيم المنصوري، ط 1 - بغداد، 1982 م: 83 .
- (10) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( ت: 471 هـ )، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- بغداد، 1982 م: 1 / 68 .
- (11) المفصل في علم العربية: الزمخشري ( ت 538 هـ )، نشر : محمد بدر النعساني، ط 2، دار الجيل - بيروت، ( د . ت ) : 6 .
- (12) مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء عبد الله العكبري ( ت 616 هـ )، تحقيق وتقديم : الدكتور محمد خير الحلواني - حلب، ( د . ت ) : 31 .
- (13) النحو الوافي، مرجع سابق: 1 / 6 .
- (14) شرح الرضي على الكافية: الاسترأبادي رضي الدين ( ت 686 هـ )، تح: يوسف، حسن عمر، جامعة قاريونس- ليبيا، 1398 هـ - 1978 م: 1 / 20 .
- (15) الاعراب عن قواعد الاعراب : ابن هشام الأنصاري ( ت 671 هـ )، تحقيق : الدكتور علي فودة نيل، ط 1، دار الأصفهاني - جدة، 1401 هـ = 1982 م: 35، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام ( ت: 761 هـ )، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ( د ت ) : 2 / 419 .
- (16) التعريفات : الشريف الجرجاني ( ت 816 هـ )، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986 م: 48 .
- (17) همع الهوامع شرح في جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ( ت: 911 هـ )، تح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة- بيروت، ( د ت ) : 1 / 12 .
- (18) شرح الحدود النحوية : الفاكهي ( ت 972 هـ )، تحقيق : الدكتور زكي الألوسي، مطابع دار الكتب - جامعة الموصل، 1988 م : 33 - 34 .
- (19) الكليات، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى ( ت: 1094 هـ )، تح: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- بدمشق، 1975 م - 1976 م: 2 / 153 .
- (20) كشاف اصطلاحات الفنون: 1 / 235 .
- (21) الخصائص : ابن جني ( ت 392 هـ )، تحقيق : محمد علي النجار، ط 2، مصورة عن طبعة دار الكتب، نشر دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، ( د . ت ) ، 1 / 27 .
- (22) شرح المفصل: 1 / 21 .
- (23) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق : الدكتور خليل عمارة، ط 1، عالم المعرفة - جدة، 1404 هـ = 1984 م: ص 77 - 78 .

- (24) في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ( ت 1993م )، ط 1، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، 1384 هـ = 1964 م : 31 .
- (25) الجمل التي لامحل لها من الإعراب في القرآن الكريم ،دراسة نحوية: 13 .
- (26) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه وصححه: د. رمضان عبد التواب، 1414هـ-1994، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة: 125.
- (27) ينظر: المرجع نفسه: 125- 142.
- (28) ينظر: المرجع سابق: 128.
- (29) ينظر: المرجع نفسه : 127.
- (30) ينظر: المرجع نفسه : 127.
- (31) سورة محمد: 4
- (32) ينظر: المرجع السابق: 128- 131.
- (33) المرجع نفسه: 132- 140.
- (34) ينظر: المرجع نفسه: 134
- (35) سورة المائدة: 117.
- (36) ينظر: المرجع نفسه: 136.
- (37) سورة فصلت: 46.
- (38) ينظر: المرجع نفسه: 137.
- (39) سورة المدثر: 4
- (40) ينظر: المرجع نفسه: 138.
- (41) المرجع نفسه: 139.
- (42) سورة يوسف: 23.
- (43) ينظر: المرجع نفسه: 139.
- (44) ينظر: التطور النحوي للغة العربية، مرجع سابق: 140- 143.
- (45) سورة الإسراء: 96
- (46) ينظر: المرجع نفسه: 147- 150.
- (47) المرجع السابق: 149.
- (48) ينظر: المرجع السابق: 149- 150.
- (49) ينظر: المرجع نفسه: 146.
- (50) ينظر: المرجع نفسه: 143- 147.
- (51) ينظر: المرجع نفسه: 150- 154.
- (52) سورة الأنعام: 96.
- (53) سورة آل عمران: 185.
- (54) سورة يوسف: 81.
- (55) سورة المائدة: 42.
- (56) سورة يوسف: 36.
- (57) سورة الطلاق: 1.
- (58) يُنظر: المرجع نفسه: 154- 160.
- (59) سورة آل عمران: 91.
- (60) سورة الأحزاب: 4.
- (61) ينظر: المرجع نفسه: 160- 164.
- (62) ينظر: المرجع نفسه: 157- 160.
- (63) سورة ق: 30.
- (64) سورة التوبة: 13.
- (65) سورة يوسف: 90.
- (66) سورة المؤمنون: 82.
- (67) ينظر: المرجع نفسه: 164- 165.
- (68) سورة الفاتحة: 7.
- (69) سورة الفاتحة: 7.



- (70) المرجع نفسه: 168- 175.  
(71) ينظر: المرجع نفسه: 175- 176.  
(72) المرجع نفسه: 178.  
(73) البقرة: 42.  
(74) ينظر: المرجع نفسه: 178- 181.  
(75) البقرة: 21.  
(76) سورة النور: 45.  
(77) سورة البقرة: 189.  
(78) ينظر: المرجع نفسه: 181- 184.  
(79) سورة النمل: 30.  
(80) سورة البقرة: 30.  
(81) سورة البقرة: 96.  
(82) ينظر: المرجع نفسه: 184- 186.  
(83) سورة المائدة: 117.  
(84) سورة يوسف: 35.  
(85) ينظر: المرجع نفسه: 186- 193.  
(86) ينظر: المرجع نفسه: 193- 195.  
(87) ينظر: المرجع نفسه: 196.  
(88) ينظر: المرجع نفسه: 196- 201.